محضر اجتماع مجلس الأمناء رقم ٩٧

عقد مجلس الأمناء اجتماعه في قاعة مكتب وزير النفط في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الأربعاء المصادف ٢٠٢٥/٦/٢٥، بحضور كل من: **المدير التنفيذي**، السيد علاء رسول محيي الدين. **وممثلي الحكومة**، السيد علي نزار فائق الشطري/ وزارة النفط، والدكتور عماد كاظم عبد الزهرة، عن الدكتور ماجد عبد الأمير كاظم/ وزارة الصناعة والمعادن، والدكتور مهند عزيز محمد، عن الدكتور سمير فخري نعمة/ البنك المركزي العراقي، والسيد حسام علي حسين/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء. **وممثلي الشركات**: السيد زياد حمد عبيد/ دائرة الرقابة الداخلية في وزارة النفط، والسيد محمد ياسين حسن/ شركة نفط الوسط، والسيد احمد فليح علي/ شركة الصناعات التعدينية، والسيدة نغم عبدالله حسين، عن السيد زيد الياسري/ شركة بي بي. **وممثلي المجتمع المدني**: د. وليد عبدا لملك عبد الجبار/ منظمة إنسان لأجل الإنسان، السيدة روناك علي حسين/ منظمة سازان للمرأة وحقوق الإنسان، والسيد إبراهيم جلوب جبر/ الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين. وتم في الاجتماع مناقشة واستعراض المحاور الآتية:

الإيجاز التنفيذي

استهل معالي رئيس المجلس الاجتماع باستعراض جهود وزارة النفط في تعظيم الإيرادات وزيادة الإنتاج، وتقليل الاعتماد على الغاز المستورد، وصولًا إلى الاستغناء الكامل عن استيراد معظم المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في المستقبل القريب.

وفي الجانب البيئي، أكد معاليه التزام العراق بإنهاء حرق الغاز نهائيًا بحلول عام ٢٠٢٩، واستثمار الغاز المصاحب في تشغيل محطات توليد الكهرباء، مما يسهم في الحد من التلوث البيئي. وأشار إلى تحقيق نسب متقدمة في تنفيذ الالتزامات البيئية وفق الاتفاقيات الدولية.

بعد ذلك، قدم المدير التنفيذي إيجازًا عن استمرار تأخر الجهات الحكومية توفير التزاماتها المنصوص عليها في الأمر الديواني رقم (٨٦) لسنة ٢٠٢٤، وخاصة ما يتعلق بتوفير التخصيصات المالية، محذرًا من تأثير هذا التأخير على مواعيد إصدار التقارير، واحتمال تعرض عضوية العراق لعقوبات التعليق. ثم استعرض أبرز إنجازات الهيأة خلال وبعد جولة التحقق التي بدأت في تموز ٢٠٢٤:

- التهيئة لعبور العراق مرحلة التحقق من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات وورش العمل بالتنسيق مع البنك الدولي والسكرتارية الدولية للمبادرة، بهدف تسريع تنفيذ مشاريع العمل الجوهرية، وتدريب أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الأوسع على آليات التحقق، والمساهمة في حسم الملفات العاجلة.
- تولّي الأمانة الوطنية، وبالإمكانيات المتاحة، مسؤولية جمع بيانات تقرير ٢٠٢٢ وإصدار جدول البيانات الملخص (Summery Data Sheet) لأول مرة منذ تأسيس الهيأة، وذلك لتلافي مخاطر فرض عقوبة تعليق عضوية العراق بسبب تأخير إصدار التقرير نتيجة حجب التخصيص المالي.
- تنظيم برنامج انتخابات منظمات المجتمع المدني لعضوية مجلس الأمناء بمهنية وحيادية عالية، حظيت بتقدير واسع من البنك الدولي والسكرتارية الدولية والمجتمع المدني العراقي.
- تنظيم اجتماع موسّع للشركات العالمية المشترية للنفط الخام والمطورة للحقول، بالتنسيق مع شركة تسويق النفط والبنك الدولي والسكرتارية الدولية، بهدف ضمان مشاركة أوسع للشركات في المبادرة. وقد أسفر الاجتماع عن ترشح أربع شركات (اثنان أصلاء واثنان بدلاء) لعضوية المجلس.

مناقشة وإقرار الموازنة السنوية لعام ٢٠٢٥

استعرض المدير التنفيذي مراحل إعداد مسودة الموازنة السنوية لعام ٢٠٢٥، والتي تشمل التكاليف التشغيلية للأمانة الوطنية، وكلف النشاطات والبرامج والتعاقدات المعتمدة ضمن خطة العمل، وذلك استنادًا إلى أحكام الأمر الديواني.

وقد أشاد المدير التنفيذي بالجهود المبذولة من قبل السيد ضرغام شاكر بشارة/ مدير حسابات في شركة تسويق النفط، والدكتور مصطفى سعد سالم/ مدير حسابات أقدم في دائرة الرقابة الداخلية – وزارة النفط اللذين ساهما في إعداد المسودة وفق النظام المحاسبي الموحد. وأشار إلى أن المسودة الأولى نُوقشت خلال اجتماع السابق للمجلس (رقم ٩٦ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٤)، وتم تضمين ملاحظات الأعضاء في النسخة الحالية.

بعد ذلك، قدّم السيد ضرغام شاكر بشارة عرضًا تفصيليًا للتعديلات التي أُجريت على تبويبات الموازنة، وأجاب عن استفسارات ومقترحات ممثلي منظمات المجتمع المدني، خاصة ما يتعلق بمخاطبة الشركات العالمية العاملة في العراق لدعم بعض أنشطة خطة العمل، وإمكانية تعديل الموازنة والمناقلة بين بنودها. كما استمع إلى ملاحظات ممثلي الجهات الحكومية والشركات الوطنية بشأن التفاصيل الفنية لهيكلية الموازنة ومدى وضوح التبويبات.

ناقش المجلس بعد ذلك آلية توفير التخصيصات المالية من قبل الجهات الحكومية, تحديد الجهات المموّلة والمسؤولة عن توفير الكوادر والمستلزمات المنصوص عليها في المادة (ثاني عشر) من الأمر الديواني. ثم تطرق الأعضاء إلى ما أثير في وزارة النفط بشأن تكييف صرف الشركات المملوكة للدولة لمبالغ من إيراداتها لتمويل نشاطات الهيأة، وفقًا للأمر الديواني، وقرارات مجلس الوزراء، وقرار لجنة إعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة، وتوضيحات الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

القرار

أقرّ مجلس الأمناء الموازنة السنوية لعام ٢٠٢٥، وفقًا لما يلي:

١. تخويل المدير التنفيذي صلاحية العمل بالنسخة النهائية للموازنة بعد عرضها على عضو المجلس، السيد مدير عام دائرة الرقابة الداخلية في وزارة النفط، لغرض المراجعة والتدقيق وفق النظام المحاسبي الموحد.

٢. تتحمل كل من وزارة النفط، وزارة المالية، والبنك المركزي العراقي مسؤولية توفير التخصيصات المالية اللازمة لتغطية المبلغ الإجمالي للموازنة، بالتساوي، وبما ورد في الفقرة (١) من المادة (ثاني عشر) من الأمر الديواني.

٣. تتكفل كل من وزارة الصناعة والمعادن ووزارة التخطيط بسد النقص في الكادر الوظيفي للأمانة الوطنية من خلال توفير (١٠) موظفين من كل وزارة حسب التخصصات المطلوبة، بالإضافة إلى توفير المستلزمات اللوجستية الأخرى المشار إليها في الفقرات (٢) و(٣) من المادة (ثاني عشر) أعلاه.

٤. إعداد مطالعة تفصيلية من قبل السادة أعضاء المجلس، كل من مدير عام دائرة الرقابة الداخلية، ومدير عام شركة تسويق النفط، وذلك بالتنسيق مع المدير التنفيذي، لرفعها إلى معالي رئيس المجلس، تتضمن آلية مساهمة وزارة النفط في التخصيص المالي، استنادًا إلى الأمر الديواني رقم (٨٦) لسنة ٢٠٢٤، وقانون الموازنة الاتحادية، وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٦٠٠) لسنة ٢٠٢٤، وقرار لجنة إعادة هيكلة الشركات العامة رقم (١) لسنة ٢٠٢٤، وكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ق/٢/١/٥٨٧١٧) بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٨.

حرر المحضر في بغداد بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠٢٥.

حيان عبد الغني السواد
نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة
وزير النفط
رئيس مجلس الأمناء
٢٠٢٥/٧/٧